خلافا لمن زعم انه واسطة بين الحقيقة والمجاز معللا بانه لابد فيهما من الوضع
الذي يخص لغة بعينها والاعلام ليست كذلك بل كما تكون في لغة العرب تكون في لغة
العجم مثلا وكان مقتضى الظاهر خطاب المستعان به بان يقال بسمك فيكون هنا
للتعان على مذهب السكاكي لانه لا يشترط تقدم ما يناسب المقام وهو مما اختلف في
كونه حقيقة او مجازا والرحمن الرحيم صفتان مشتقتان من الرحمة وهي رقة في
القلب تقتضي التفضل والاحسان او ارادته وهذا المعنى مستحيل عليه تعالى باعتبار
مبدئه وهو الرقة جاز باعتبار غايته وهو الاحسان او ارادته فيتعين ان يراد من
الرحمة في حقه تعالى معناها باعتبار غايته وح تكون مجازا مرسلا اصليا من
اطلاق اسم السبب وارادة المسبب ويكون الرحمن الرحيم مجازا مرسلا تبعيا
كذلك ويصح ان يكون في الكلام كناية اصطلاحية وهي لفظ اطلق واريد لازم
معناه فان قيل الكناية يصح فيها ارادة الحقيقة وما هنا ليس كذلك اجيب
بان المراد من ذلك كون المعنى الكنائي لا ينافي المعنى الحقيقي وان منع منه مانع
خارجي هنا وقد رجح السعد في الكلام استفادة تمثيلية ولا يخفى ما فيها
من اساءة الادب ولذلك تركناها بما لها وما عليها وهذا كله حسب اللغة
واما بحسب الشرع فالاقرب كما ذكره السيد الصفوي ان ذلك حقيقة
شرعية ثم ان هذه الجملة قد دخلها مجاز بالحذف بناء على ان الباحرف
جر اصلي متعلق بمحذوف تقديره اولف مثلا ومجاز بالزيادة بناء على انها
حرف جر زايد لا يحتاج لمتعلق وبناء على ما قاله بعضهم من ان الاصل بالله فالحرف الاسم
فرقا بين اليمين والتيمن ابن زيد في قاعدته القسم والتبرك ومجاز بالتقديم والتاخير
بناء على ان الاصل بالله الاسم فقدم واخر وان قال في الاتقان نقلا عن البرهان
ان ذلك ليس مجازا والحق ان كلا من هذه المجازات ليس داخلا في المجاز بمعنى
الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الخ وانما هو داخل في المجاز بمعنى مطلق التجوز
وهو ان كان خلاف الاصل ويعد هنا كله مجازا مركبا لانها موضوعة
للاخبار وقد استعملت في الانشاء ومما يسمى التجريد قوله ان الرحمن مختص
به تعالى واما قول اهل اليمامة خطابا لمسيلمة الكذاب وانت عبد الوربي
لازلت رحمانا فمن نعتهم في كفرهم واجاب بعضهم ايضا بان المختص اتم هو
المعرف

المعرف بخلاف المنكر فان قيل يلزم على ذلك ان الرحمن مجاز لا حقيقة له مع
ان المجاز فرع الحقيقة اجيب بانه يلتزم ذلك وقولهم المجاز فرع الحقيقة امر
اغلبي والكلام على البسملة كثير وسنشير وفي هذا القدر كفاية قوله
الحمد لله لما كانت البسملة متضمنة للاعتراف بان الفعل لا يتم الا بعونة اسمه
تعالى ناسب تقفيتها بالحمد لله تعالى وشكر اله حيث ان الامر كله منه واليه
وانما عبر المصنف بالجملة الاسمية دون الفعلية مع انها الاصل اذا كان المسند اليه
مصدرا كما هنا فان الاصل حمدت الله فحذف الفعل مع فاعله ورفع المصدر
وادخلت عليه ال على ما قيد من عدم المجيء القوي كما قال بعض المحققين لان الجملة
الاسمية تدل على الدوام بخلاف الفعلية فانها تدل على التجدد على المشهور
فيهما واستشكل ما ذكر من ان الجملة الاسمية تدل على الدوام بقول الشيخ
عبد القاهر امام هذا الفن في قولك زيد منطلق انه لا تقييد الا ثبوت الانطلاق
لزيد واجاب السعد التفتازاني بان الشيخ نظر لاصل الوضع وغيره نظر
لقرائن الاحوال المقام فتحصل ان الجملة الاسمية تدل على الثبوت بوضعها
وعلى الدوام بما اقترن بها من قرائن الاحوال المقام ووضع للتعبد هنا كلام
مردود كما بسطه الفنيمي فالمراجع قوله لواهب العطية كذا في نسخ وفي نسخ
اخرى لله واهب العطية ولا يخفى ان الاولى ترجع الى الثانية بتعذر لفظ الجلا
وعلى كل منهما ففي كلام المص تعليق الحكم بمشتق وقد تقرر ان تعليق الحكم
بمشتق يؤذن بعلية ما منه الاشتقاق فكانه قال الحمد لله لهيئة العطية فتكون
قد علل ثبوت الحمد بتلك الهيئة مع ان الحمد ثابت له تعالى لذاته لا للعلة فاجاب
بانه لم يرد تعليل الثبوت وانما اراد تعليل انشا الثنا الذي تضمنته الجملة
ويكفي ان يقال انه علق الحكم بالذات الاقدس وعبر عنه بعنوان الواهب
اشارة الى انه سبحانه وتعالى دايم المواهب على عباده بحيث لا يخلو اوان
وجد فيه عن ان يكون له فيهم امداد عليهم والمراد بالعطية جميع العطايا فتكون
ال للاستغراق وهي الداخلة على الحقيقة موجبة تحققها في جميع الافراد
وعلامتها ان يصح حلول كل محلها او بعض العطايا فتكون الى للعهد الخارجي
في المقام او